

جامعة حمّة لخضر الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

السنة الثالثة تاريخ عام

مقياس تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954

الدكتور: عثمان زقب

المحاضرة السابعة: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

تمهيد

1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

2-حزب الشعب الجزائري:

3-جمعية العلماء المسلمين:

استنتاج

## تمهيد:

شهد العمل السياسي في الجزائر جمودا رهيبا منذ حوادث 8 ماي 1945 إلى غاية منتصف 1946 تقريبا؛ بحكم سياسة القمع والسجن والتضييق الذي تعرضت له فئات مختلفة من الحركة الوطنية الجزائرية ما عدا الحزب الشيوعي الجزائري. ولم يتجدد نبض العمل السياسي إلا منذ منتصف 1946 والذي كانت نتيجة تأثير صدور قانون العفو العام عن الجزائريين في 9 مارس 1946؛ حيث أطلقت فرنسا سراح العديد من الزعماء السياسيين رغبة منها في تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الجزائريين خاصة الحركة الوطنية اثر مجازر 8 ماي 1954. وهذا ما سمح للحركة الوطنية بإعادة بناء هياكلها وتجديد اتجاه مطالبها مجددا.

### 1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

رغم التحولات التي شهدتها التيار الإدماجي أثناء الحرب العالمية الثانية خاصة فرحات عباس؛ إلا أنه ظلّ محافظا على توجهاته العامة الكلاسيكية المعتدلة فهو لا يؤمن بالعنف ويؤيد فكرة الثورة بالقانون ويعتبر مجرد المطالبة بالاستقلال تطرفا بل "نوعا من التهور".

لقد اعتبر مع أنصاره حوادث 8 ماي 1945 مغامرة قامت بها عناصر حزب الشعب المنحل واتخذتها الإدارة الفرنسية ذريعة لضرب واستهداف الحركة الوطنية، وذلك من خلال قرار حل جبهة أحباب البيان والحرية. لذا كان لزمنا حسب فرحات عباس القطيعة مع حزب الشعب حيث رفض عرض هذا الأخير للاتحاد الديمقراطي بعد خروجه من السجن حيث صرح فرحات عباس قائلا: "إذا اتحدت معه فان المدفع سيعود من جديد إلى الدق والضرب"<sup>1</sup>.

استخلص فرحات عباس من تجربته أنّ التطرف لا يجدي نفعا ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقوقهم وأن الحل الأنسب لهم هو اعتماد المجالس الشرعية الفرنسية كأداة تغيير؛ فهي الوسيلة الأفضل حسب هذا الأخير لعرض القضية الجزائرية والدفاع عنها. لذلك قرّر هذا الأخير منذ خروجه من السجن تأسيس واجهة جديدة أطلق عليها "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". تمّ ذلك خلال إعلان ضمن نداء فاتح ماي 1946؛ والذي وجّه في أكثريته إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والإسلامية؛ حيث سطر خلاله خطأ سياسيا شبيها تماما بمحتوى البيان الجزائري<sup>2</sup>، وشارك من خلال هذه الواجهة الجديدة في انتخابات 2 جوان 1946 لاختيار نواب

<sup>1</sup> بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، الجزائر، 1991، ص 27.

<sup>2</sup> محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة،

المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني حيث حصل على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا كانت معروضة في الغرفة الانتخابية الثانية أو يحلوا تسميتها بـ"غرفة الأهالي"<sup>3</sup>.

قدم فرحات عباس من خلال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع إصلاحات للجزائر في 9 أوت 1946 يتضمن: تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة، وكذا مشاركة هذه الأخيرة ضمن الاتحاد الفرنسي؛ مع تمييزها ببرلمانها وحكومتها وسيادتها الخاصة؛ ما عدا ما يتعلق بقضايا الدفاع والدبلوماسية. تكون خلالها المواطنة مزدوجة لفرنسيي الجزائر وجزائري فرنسا؛ غير أن البرلمان الفرنسي رفض هذا المشروع بضغط من كتلة المستوطنين الأوروبيين بالجزائر<sup>4</sup>.

طالب فرحات عباس أيضا بالحل الفيدرالي من خلال المقال الذي نشره في جريدة لوكومبا، ولقد نشر هذا البرنامج الأول للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جريدة "المساواة" يوم 28 أوت 1946.

عقد الاتحاد الديمقراطي مؤتمره التأسيسي يومي 13 و14 أكتوبر 1946؛ مع ذلك طرح مقترحات ضعيفة لا ترقى إلى مستوى طموحات الجزائريين المتصاعدة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ مما جعل هذا الأخير يظهر كأنه حزب إطارات بلا سند وتأييد شعبي بعيد عن طموحات الشعب الجزائري.

كما برزت مواقف الاتحاد الديمقراطي أكثر في الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الأول لهذا الحزب الذي انعقد في المجلس البلدي لمدينة سطيف أيام 25-26 و27 سبتمبر 1948 والذي حمل شعار "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبله" حيث يتكون هذا التقرير من 32 صفحة ومما ورد فيه من أفكار "الثورة بالقانون (..) التعاون اللامحدود مع الديمقراطيين الفرنسيين والديمقراطية الفرنسية (..) جمهورية فرنسية مجددة مضادة للاستعمار. أن لا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية (..) أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس اتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسياتهم ودياناتهم (..) نعارض استعمال العنف ضدّ فرنسا (..) فاجتنبوا إذن كلّ سلوك غير معقول ضدّ الشعب الفرنسي (..) نعم نحن ما وعدنا بانسحاب فرنسا والفرنسيين غدا أو بعد غد (..) وما قسمنا الشعب الجزائري إلى كتلتين دينيتين متخاصمتين راجعين بهم إلى العصر الوسيط عصر الحروب الصليبية (..) فالأولون أصدقائنا ولو كانوا مسيحيين والآخرين أعدائنا ولو كانوا مسلمين (..) إننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت

<sup>3</sup> بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، الجزائر، 1991، ص 27.

<sup>4</sup> بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، الجزائر، 1991، ص 27.

إفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها. فماذا خلف ورائهم أمثال أولئك (..) بعد أن خربوا الوطن وجلبوا البؤس والشقاء (..) إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا ..".

## 2- حزب الشعب الجزائري:

كان لقرار العفو الشامل في مارس 1946 دورا في إطلاق سراح مصالي الحاج والذي كان منفيًا في برازافيل حيث عاد في أكتوبر إلى بوزريعة عبر فرنسا<sup>5</sup>. يبدو أن هذا الأخير من خلال حزب الشعب المنحل استعجل المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي المنظمة في شهر نوفمبر 1946. لكن السلطات الفرنسية رفضت قائمته التي تقدّم بها بحجة أن هذا الحزب منحل قانونيا عام 1939<sup>6</sup>. هذا ما يفسّر إقدام مصالي الحاج على تأسيس واجهة سياسية جديدة لحزبه في أكتوبر 1946؛ أطلق عليها "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M.T.L.D).

حققت الحركة نجاحا في هذه الانتخابات من خلال حصولها على 5 نواب برلمانيين من أصل 15 مقعدا كانت محل التنافس في هذه الانتخابات وهم الآتية أسمائهم: محمد خيضر، أحمد مزغنة ممثلين عن الجزائر العاصمة. الأمين دباغين، بوقادوم، دردور عن قسنطينة.

شهد حزب الشعب المنحل أزمة حقيقية بعد مجازر 8 ماي 1945 وكذا منذ إعلان مصالي الحاج على الواجهة الجديدة "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) دون استشارة واسعة داخل الإدارة السرية للحزب. حيث كان هذا الأخير تتجاذبه ثلاثة تيارات سياسية متباينة فيما بينها هم: دعاة الإبقاء على الإدارة السرية لحزب الشعب المنحل الذي يرغبون في العمل بعيدا عن مضايقات الإدارة الاستعمارية، دعاة تأسيس واجهة سياسية الراغبين في المشاركة في الفعاليات والانتخابات كأداة تعبير وتواصل مع الجماهير، دعاة نبذ العمل السياسي والإصرار على ضرورة تحضير الكفاح السياسي<sup>7</sup>.

كان على مصالي الحاج مواجهة هذه الأزمة الناشئة في الحزب مما اضطره للدعوة إلى عقد المؤتمر الأول لحزب الشعب المنحل بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك في السرية خلال يومي 15 و16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة؛ حيث انعقد اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عمراني ببوزريعة أما اليوم الثاني في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل مولود

<sup>5</sup> بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، الجزائر، 1991، ص 27.

<sup>6</sup> محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص 239.

<sup>7</sup> عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص13.

مليان بجي الحامة<sup>8</sup>. حيث شهد هذا اللقاء نقاشا حادًا انتهى بقرارات ركّزت على الإبقاء على عمل الإدارة السرية والموافقة على تأسيس الواجهة السياسية سابقة الذكر. وكذا قرار إنشاء منظمة خاصة عسكرية سرية (O.S)؛ حيث عهد لها أمر التحضير للكفاح المسلح<sup>9</sup>. كما تقرّر إنشاء لجنة خماسية لقيادة الحزب مكونة من السادة مصالي الحاج رئيسًا. حسين لحول مسئولًا للدعاية والصحافة. الأمين دباغين مسئولًا للشؤون الخارجية. أحمد بودة رئيسًا للمنظمة السياسية. بوقادوم مسئولًا عن نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. كما تمّ تعيين محمد بلوزداد لقيادة أركان المنظمة الخاصة كرئيس، أما حسين آيت أحمد نائبًا له في منطقة القبائل ومحمد بوضياف كمسؤولًا عن عمالة قسنطينة.

### 3- جمعية العلماء المسلمين:

استعادت جمعية العلماء المسلمين نشاطها برئاسة جديدة تولّاها الشيخ البشير الإبراهيمي؛ حيث عقدت مؤتمرها التاسع والأول بعد الحرب العالمية الثانية في 21 جويلية 1946 ح حيث صادقت خلاله على قانون أساسي جديد ولائحة تتعلّق بالحالة التربوية الثقافية والدينية. لقد ركّزت الجمعية نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرّة في المدن والقرى والمداشر وكذا على دعم بناء المساجد الحرّة، كما توجّبت نشاطها الثقافي والديني من خلال تأسّي معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة؛ حيث قدّم البديل للطلبة الجزائريين الذين كانوا يذهبون الى جامع الزيتونة لمواصلة تعليمهم<sup>10</sup>.

سياسيا؛ ناصرت جمعية العلماء المسلمين خلال هذه الفترة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات 2 جوان 1946 لاختيار نواب المجلس التأسيسي الفرنسي؛ وكان مبرر الجمعية في ذلك أنّ رجال الاتحاد أفضل من مرشّحي الإدارة الفرنسية من جماعة (بني وي وي). يبدو أنّ هذه الأخيرة قد اختارت بين السيئ والأسوأ في ظل الفراغ الموجود في تمثيل الجزائريين. هذا ما يطرح تساؤل على استمرار التصاق جمعية العلماء المسلمين بجماعة النواب ودعاة الإدماج سابقا أم أنّ هذا التوجه المعتدل الذي يقبل بأبسط المكاسب حفاظا على مؤسسات الجمعية واستمرار نشاطها.

<sup>8</sup> عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص14.

<sup>9</sup> محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص 240.

<sup>10</sup> محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص 231.

## استنتاج:

إذا ما كانت الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية قد عرفت تطورا في مطالبها وتوجهها الوحدوي نحو العمل السياسي الموحد في الكثير من المحطات السياسية إلا أن نهاية الحرب بزلال 8 ماي 1945 قد أدى إلى تفككها ورجوعها إلى خلافاتها السابقة بشكل أكثر حدة خاصة بين الاتحاد الديمقراطي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. كما انه رغم بروز محاولة للتقريب في ما بينها من خلال الدعوة إلى تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية في 1951 إلا أنها لم تعمّر طويلا وسرعان ما تفككت بسرعة من خلال انسحاب فرحات عباس منها في ماي 1952 وتبعه مصالي الحاج أيضا في نوفمبر 1952. مما يعطي انطباع بأنها قد ولدت ميتة وهذا ما يفسر تفككها السريع.